مجلة العلوم الإنسانية ـــــــ العدد31 - جوان 2009 ، المجلد ب، ص.ص. 5- 21 ـــــــــــــــ
بحوث اقتصادية

التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر.

ملخص

ما تزال الزراعة الجزائرية بعيدة عن تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي، إذ أنها تسجل كل سنة عجزا في مجال الاحتياجات الغذائية، مبتعدة بذلك عن الطموحات المأمولة. ولعل إمكانية تلبية احتياجات السكان فيما يخص السلع الزراعية الغذائية من خلال الإنتاج المحلي، يتطلب العمل على تدليل التناقضات التي يعرفها القطاع الزراعي.
وعليه، فإن تقليص الفجوة الغذائية لصالح الإنتاج المحلي، وتحقيق الأمن الغذائي من أجل تجاوز التبعية الغذائية مرهون بإتباع سياسة زراعية مستدامة.

د. فوزية غربي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

Résumé

En matière agricole, l'Algérie n'est pas autosuffisante et accuse chaque année un déficit important. En termes de satisfaction des besoins alimentaires, l'agriculture algérienne est encore loin des espérances.

La possibilité d'assurer l'approvisionnement de la population en produits agro-alimentaires par l'agriculture locale dépendra des capacités à trouver une solution aux contradictions internes.

Pour s'éloigner d'une dépendance alimentaire, il est impératif que l'agriculture à base alimentaire adopte une vision de développement agricole durable.

عند الحديث عن التنمية Development يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة؛ وهذا في حقيقة الأمر هو ما يعرف بالنمو growth، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، ويتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع. ولهذا فقد بدأت التنمية تأخذ مكانها في التراث الفكري في مجالات الاقتصاد والعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى؛ وأصبحت تعني التحسين المستمر والإرادي بمشاركة الجميع ولفائدة الجميع، بحيث صارت مسألة العدالة الاجتماعية ولو نسبيا متداولة بشكل لافت. وعليه فإن التنمية (الشاملة) بهذا الطرح تهتم بتحسين ظروف الأجيال في الحاضر وعلى المدى القصير بالدرجة الأولى، ولا تولي أي اهتمام بمصير الأجيال اللاحقة. ولهذا فقد عرفت نفورا من قبل المهتمين، فاستبدلت بمفهوم التنمية المستدامة Sustainable development الذي بدأ يسود الساحة الفكرية وينال انتشارا

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009

وقبولا واسعين، إن على المستوى الأكاديمي بالجامعات ومراكز البحوث، أو على مستوى الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية(كما هو الحال بالنسبة للنيباد NEPAD)، وعلى مستوى الأفراد كذلك؛ وذلك لأنه مفهوم تستسيغه كل تلك الجهات والأطراف، لخلوه من مضامين إيديولوجية أو فكرية منحازة، بل ويعتبر مفهوما محايدا ومقبولا من الجميع، كما أنه يعبر عما يأمله الجميع. ولهذا تبرز التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية بديلة عن السياسات الزراعية المتبعة، تهدف في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي من جهة، وتخفيض الآثار البيئية السلبية على الموارد الزراعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، والمحافظة عليه مستقبلا. وما دامت الجزائر لا تأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة، فإنها سوف لن تحقق اكتفاء ذاتيا، أو تحقق مستوى من الأمن الغذائي، فالمؤشرات الاقتصادية تدل عن اتساع الفجوة الغذائية باستمرار، مما يجعل منها مشكلة أمن غذائي، وبالتالي يرهن استقلالية القرار خصوصا في ظل التحولات الدولية الراهنة. وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال العناصر التالية:

I- مفهوم التنمية المستدامة

منذ مؤتمر قمة الأرض بريودى جانيرو البرازيلية عام 1992 م ظهر مفهوم التنمية المستدامة، ليتدعم بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة بجوهانسبرج (جنوب أفريقيا) 2002 م [1].

ويبدو أن هذا المفهوم متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات العولمة؛ كما يرى آخرون أن التنمية المستدامة هي بمثابة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الرأسمالي؛ وهناك من يعتقد بأنها امتداد لهذا النظام في سعيه لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة (كالاحتباس الحراري وما إلى ذلك).

ولقد حاول تقرير الموارد العالمية المنشور سنة 1992م، والذي خُصص بكاملة لموضوع التنمية المستدامة حصر عشرين تعريفا واسع التداول، جاءت موزعة على أربع مجموعات تعريفية، وهي: التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية. ويؤكد التقرير أن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، أن التنمية ولكي تكون مستديمة يجب أن تراعي ما يلي [2]:

1- تلتزم باحترام الضوابط والمحددات البيئية.
2- تتجنب كل ما يؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
3- تُحسن في متطلبات الموارد البشرية (السكن، الصحة، مستوى المعيشة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، تطبيق حقوق الإنسان...الخ.).
4- تُساهم في تطوير القاعدة الصناعية السائدة.

وعليه، فإن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية احتياجات السكان وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية

والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي؛ ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن دينامي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى؛ بمعنى تحقيق علاقة متوازنة بين الإنسان والمصادر البيئية الطبيعية بشكل يكفل لهذه العلاقة أن تتعامل مع المتغيرات والتحديات وذلك بشكل دائم؛ كما أنها تعتبر في حد ذاتها عملية تغيير تتضمن كل نشاطات التطوير الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والمؤسسي، من أجل خدمة الأجيال الحالية ودون إنقاص لحقوق الأجيال القادمة. والجدير بالذكر، أن أوسع التعريفات شيوعا للتنمية المستدامة هي تلك التي ترى أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتها، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. وفي المجال الزراعي بالذات، يقتضى تطبيق ذلك المفهوم المحافظة على موارد الثروة الطبيعية الزراعية، واستغلالها بحكمة وعقلانية لتحقيق أهداف التنمية للجيل الحالي، والمحافظة عليها لأجيال المستقبل.

II- إستراتيجية الزراعة المستدامة

إن استدامة الزراعة يجب أن تحظى بالأولوية ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي ولكن أيضًا لمحافظتها على بيئة أكثر توازنًا. وبالرغم من أن السياسات الزراعية التقليدية قد أحدثت طفرة كبيرة في الإنتاجية وحققت فوائض واسعة في إنتاج الغذاء في أجزاء كبيرة من العالم وخاصة في أوروبا الغربية، فإن ذلك قد تم على حساب البيئة والأراضي الزراعية، حيث فقدت التربة مكوناتها الغذائية كما أدى تكثيف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى تلوث التربة وفقدان التنوع البيولوجي وتصحر الأراضي الزراعية. وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية هي في نفس الوقت تحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء. وهذا يعني أن إستراتيجية الزراعة المستدامة يجب أن يكون لها هدفين أساسيين، هما: زيادة الناتج الزراعي من جهة، وتخفيض الآثار البيئية السلبية على الموارد الزراعية من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك يتحتم وضع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة.

وإذا كانت الزراعة تعتبر من أكثر الأنشطة الإنسانية اعتماداً على البيئة، فإن الاهتمام والمحافظة على الموارد الزراعية يجب أن تنال عناية خاصة، ولن يتحقق ذلك إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد؛ وبالتالي توفير حد معين من الأمن الغذائي.

III- مقومات الأمن الغذائي وأسس تحسينه

قبل التطرق لمسألة الأمن الغذائي، تجدر الإشارة إلى أن الدول تنقسم إلى عدة أنواع من حيث أمنها الغذائي [3]، وذلك وفقا للتصنيف التالي:

1. دولة تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر فيها الموارد المالية اللازمة لاستغلالها، فهي بذلك تعد من البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي المستدام Sustainable Food Security، حيث أن كل الاحتياجات الغذائية تنتج محليا ولا يوجد أي مهدد للأمن الغذائي.

2 .دولة لا تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها تمتلك الموارد الاقتصادية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على استيراد احتياجات مواطنيها الغذائية من الخارج، وتأتي في مقدمتها دول الخليج العربي. ومثل هذا النوع من البلدان يتمتع بالأمن الغذائي مادامت تعيش مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا يفرض احترام المجتمع الدولي للقيم الإنسانية وتمسكه بتطبيقها بعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط وحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات (غير أن هذه المبادئ لا يلتزم بها الجميع، وخير مثال على ذلك التجويع الإسرائيلي المستمر تجاه الشعب الفلسطيني في غزة.

3. دولة تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها لا تتوفر على الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها، ولعل السودان خير مثال على ذلك. فهي بذلك تفتقر إلى الأمن الغذائي في المدى القصير وربما في المدى المتوسط، ويتحقق أمنها الغذائي بصورة مستدامة متى ما توفرت الموارد المالية اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية الزراعية.

4. دولة لا تملك الموارد الطبيعية وتفتقر إلى الموارد المالية والاقتصادية التي تمكنها من استيراد الاحتياجات الغذائية، وهذا النوع من البلدان هي التي تعاني مشاكل حقيقية في أمنها الغذائي إن عاجلا أو آجلا، وتدخل ضمن هذه المجموعة أغلب دول الجنوب وبخاصة منها معظم الدول الأفريقية. تبعا لهذا التصنيف، يبدو أن الجزائر لا تصنف ضمن أي واحد منها، وهذا أمر مثير للتساؤل؛ فهي من الناحية الموضوعية يمكن أن تدخل ضمن المجموعة الأولى، على اعتبار أنها تتوفر على الأراضي الزراعية والموارد المائية النسبية ووجود مساحة شاسعة تضم أقاليم مناخية متباينة (صحراوية، شبه صحراوية، معتدلة...الخ)، كما أنها تتمتع بمستوى اقتصادي ـ مالي ملائم (على الأقل في الآونة الأخيرة منذ بداية الألفية الثالثة)؛ إلا أنها تبقى رهينة لما قد تستورده من الخارج بأسعار مرتفعة، وتزداد كمية ما تستورده من الغذاء بحيث تصبح قدراتها المالية منهكة. غير أنه من الممكن تجاوز هذا الخلل بتعبئة العنصر البشري وتحفيزه على العمل، من أجل خلق ثروة اقتصادية محلية. وبغض النظر عن هذه المجموعات من الدول، والتصنيفات التي تتلاءم معها، فإن المعايير المعمول بها لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد، يمكن حصرها بصورة عامة فيما يلي:

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية، وتضم كل السلع ذات النمط الاستهلاكي السائد.
- نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي إلى وارداته.
- نسبة قيمة استيراد المنتجات الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات.
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي.

- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي [4].

أما من الناحية الواقعية فبالرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاج الغذاء منذ بداية الثورة الخضراء Green Revolution في بداية السبعينيات من القرن الماضي، والانخفاض النسبي لعدد السكان المهددين بعدم الأمن الغذائي (مع اتساع خارطة الفقر في العالم)، إلا أنه مازال هناك ما يزيد عن 800 مليون نسمة يمثلون 18% من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم الأمن الغذائي، وما يفوق عن 166 مليون طفل يعانون من سوء التغذية، و10 ملايين طفل يتحولون سنويا إلى معاقين عقليا وجسديا بسبب سوء التغذية، وما بين 5-7 ملايين طفل يموتون سنويا بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية[5]. وفي هذا السياق، تتوقع هيئة الأمم المتحدة، بأن يصل عدد سكان العالم إلى 8.5 مليار نسمة بحلول عام 2025م، وأن الغالبية العظمى من هذه الزيادة سوف تكون في الدول النامية التي سيشكل سكانها نحو 83% من سكان العالم، كما ستزيد نسبة سكان الحضر في الدول النامية بوتيرة عالية لتصل إلى 57% أي ما يعادل 4 ملايير نسمة. وأمام هذه الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء نتيجة النمو الديمغرافي، يجمع الخبراء على أن إمدادات الغذاء بحلول 2025م يجب أن تزيد بما يفوق الضعف عما كانت عليه سنة 1995م. فهل سيحدث ذلك فعلا؟ [6]. ولتحسين الأمن الغذائي في أي بلد يجب الاهتمام بثلاثة جوانب رئيسية، مرتبطة ببعضها البعض، وهي:

أ/ كفاءة إنتاج المحاصيل الغذائية.

ب/ وجود البنية الأساسية لتوفر الأمن الغذائي ويتضمن ذلك: التخزين، والنقل والمعلومات المتعلقة بإنتاج المحاصيل الغذائية وأسعارها.

ج/ التجارة الخارجية واستقرار الأسواق العالمية للأغذية.

فكلما تضافرت مكونات هذه الجوانب ضمن خطة أو إستراتيجية واضحة، بهدف تحسين أداء الأجهزة والآليات التنفيذية، للوصول إلى مستوى معين من القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة، فإن ذلك دليل على توفر إرادة مخلصة تجد وتجتهد من أجل **تدليل الصعاب**، واضعة المصلحة العامة في مقدمة أولوياتها.

IV- معوقات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

إن معوقات التنمية الزراعية المستدامة كثيرة ومتعددة، بعضها يعود إلى الموارد البشرية، وبعضها الآخر يدخل ضمن مستوى التطور العلمي والتكنولوجي الذي وصلته البلاد، كما أن هناك ما يُعزى إلى طبيعة الموارد الطبيعية والبيئية السائدة، ويمكن اختصار أهمها ضمن صنفين، وهما:

1/ الزيادة السكانية وما يترتب عنها: إن النمو الديمغرافي السريع وما صاحبه من زيادة الطلب على الغذاء والحاجة إلى الإسكان والعمل وتطوير المرافق، أثر تأثيرا مباشرا على النظم البيئية الطبيعية حيث أدى ذلك إلى التدهور الشديد للكساء النباتي والأرض

والمصادر الطبيعية. ولعل الكثير من مظاهر التدمير للمجال الطبيعي والاستغلال المفرط للكساء النباتي المحلي واستبدال زراعة المحاصيل في مناطق النباتات والرعي الجائر في مناطق المراعي كلها تؤدي إلى تآكل التربة والتصحر. ومن جهتها ساهمت بعض الخطط التي وضعت لتشجيع بعض الزراعات إلى جانب كثرة وسائل النقل، إلى تدمير المزيد من الكساء النباتي، وزيادة المساحات الخالية من الغطاء النباتي بفعل الفيضانات والرياح. كما أن إدخال التكنولوجيا باستعمال المعدات الحديثة لاستغلال الموارد المتاحة سهل من زراعة أراضي شديدة الانحدار مما ساهم في تعرية التربة وتآكلها، وكل ذلك أدى إلى تدهور شديد في الغطاء النباتي. وأصبحت التنمية الزراعية من الأسباب الرئيسية لتدهور الموارد الطبيعية واستنزافها.

2/ السياسات الزراعية وأثرها على التنمية المستدامة: لقد أدت السياسات الزراعية الداعمة لإنتاج الغذاء وسياسة حيازة واستخدام الأراضي والتوسع بها على حساب الغطاء النباتي، إلى آثار بيئية ضارة أحيانا. كما أن هجرة العمالة الزراعية من الريف إلى المدن بفعل عوامل كثيرة بعضها اختياري - طبيعي يعود إلى عوامل الجذب والاستقطاب المغري لسوق العمل في المدن، وبعضها الآخر إجباري فرضته الظروف اللاأمنية التي عرفتها الجزائر وبخاصة عالم الريف في فترة التسعينيات. كما أن ترك الأراضي الزراعية بورا وتعرضها لعوامل التعرية المختلفة وبالتالي تدهورها، كل هذه السياسات والتحولات أدت إلى استنزاف الموارد المتاحة وتدهورها، والحد من نجاعة التنمية الزراعية المستدامة. وليست هذه العوامل وحدها هي التي تساهم في التدهور، بل هناك معوقات بيئية أخرى، يجب تدليلها، ومنها:

* غياب إستراتيجية تفرض ترشيد استخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني في الأراضي الزراعية.

* تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والحشائش الضارة.
* تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية ومجاري الأنهار بالملوثات الحيوية والكيميائية.
* تلوث مياه السواحل بالمخلفات الصناعية والصرف الصحي، وكذلك تلوث البراري والأراضي الصحراوية بمخلفات الصرف الصحي والنفايات الصناعية.
* غياب سياسة صارمة تمنع قطع الأشجار وإزالة المزروعات.
* تردي إنتاجية العديد من السلالات النباتية والحيوانية تحت الظروف البيئية السائدة.
* قلة الاهتمام بالبحث العلمي.

ومهما تنوعت معوقات التنمية الزراعية المستدامة، تبعا لتنوع الواقع وما يصيبه من تغيرات إرادية أو غير إرادية، فإن وجودها أمر طبيعي، فقد تظهر بعض المعوقات كنتيجة منطقية لجهد إيجابي، وكل ما في الأمر أنها تحتاج إلى إرادة صادقة لإدراكها في حينها ومحاولة تدليلها. فيما يلي أهم مظاهر التدهور ومعوقات التنمية المستدامة بالنسبة للدول العربية، ومن ضمنها الجزائر[7]:

جدول رقم (1) العلاقة المتبادلة بين النظم الزراعية العربية وتدهور البيئة

النظام الزراعي السائد	الآثار البيئية
الزراعة المروية	التدهور البيئي بسبب تكثيف استخدام الموارد.
سياسات الدعم الزراعي	تدهور الإنتاجية وزيادة تكاليف الإنتاج وهجرة المزارعين الصغار.
الأنظمة الزراعية المختلفة	سوء استخدام مياه الري والتوسع غير الرشيد في الأراضي الهامشية .
ضعف معرفة المزارع بتقنيات التعامل مع الموارد الطبيعية	تدهور الأراضي كالتغدق والتملح والتدهور وانتشار الأمراض.
إنشاء السدود وخزانات المياه	أدى إلى تعرية التربة في المساقط القريبة من خزانات المياه وانجرافها .
الإسراف في سحب المياه الجوفية	نضوب المخزون الجوفي وتملحه نتيجة تسرب مياه البحار، مما أدى إلى نقص حاد في الإنتاج والإنتاجية.

بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل القطع الجائر للأشجار وإبادة الحيوانات البرية واستنزاف مخزون المعادن الطبيعي في التربة واستقطاع أجزاء واسعة من أراضي المراعي؛ كما لا ينبغي أن ننسى ظاهرة التصحر، وما يترتب عليها بالنسبة للإنسان والطبيعة على حد سواء. ومما لاشك فيه أن مثل هذه العوامل وما شابهها ستؤثر لا محالة على وتيرة الإنتاج وتعيق تطوره، بحيث لا يمكن تلبية احتياجات السكان المتزايدة.

V- تدني القدرة الإنتاجية الغذائية بالجزائر

قبل التطرق لحقيقة الوضع الغذائي وأبعاده ونتائجه، يتعين علينا الوقوف عند أهم الخصائص الاقتصادية للإنتاج الزراعي، لنتمكن من تسليط الضوء على مشكلة الغذاء ومدى تأثيرها على طاقات وتطور وهيكل المنتجات، ويمكن حصر أهم الخصائص فيما يلي:

1. ضيق المجال الحيوي الزراعي، وتزداد هذه الظاهرة أكثر مع التطور الديمغرافي الطبيعي المرتفع والتوسع العمراني السريع، ولتدارك ذلك يتطلب تحسين النسبة السكانية الأرضية بزيادة مساحة الرقعة المزروعة باستصلاح الأراضي ومحاربة التصحر بقوة، بالإضافة إلى تكثيف الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية. فبالنسبة للجزائر، تصل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالنسبة للمساحة الكلية ما يعادل 3.45 % للفترة ما بين (1988- 2001) [8]، بينما عدد السكان يفوق 31 مليون نسمة.

كما أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قد انخفض من 0.31 هكتار سنة 1990 إلى 0.26 هكتار سنة 2001 [9].

2. الاعتماد على الأمطار، إذ تقوم الزراعة الجزائرية في أغلبها على الأمطار، وكما هو معروف يتعرض الإنتاج المطري لتقلبات كبيرة تبعا لوفرة وانتظام سقوط الأمطار ومدى ملاءمتها للإنتاج، فضلا عن انخفاض مستوى الغلة المطرية بالمقارنة مع الغلة المروية. كما ترتب عن الحاجة الملحة لإنتاج غذائي أكثر، أن امتدت زراعات القمح والشعير إلى مساحات غير كافية الأمطار، والتي كان من الأجدى تركها كمراع؛ كما امتدت زراعتها بالنسبة للأراضي المروية إلى مساحات لا تجد كفايتها من مياه الري، ما يؤثر في مستوى الغلة وفي خصوبة

3. إتباع نظام التبوير، على الرغم من ضيق الرقعة الزراعية، فإن ما يزرع منها يبقى دون المستوى المطلوب. حيث تبقى نسبة لا بأس بها من الأراضي الزراعية بورا (9.1 % من مجموع الأراضي الزراعية، والتي تضم كل الأراضي المحروثة والرعوية والبور) [10]، وذلك وفقا لنظام التبوير الشائع في أغلب البلاد العربية، والذي تترك فيه الأراضي المطرية أو المروية لمدة سنة أو أكثر دون أن تزرع (تأخذ راحة). ويعد نظام التبوير تقليدا شائعا خاطئا، إذ تؤكد توصيات ترشيد الإنتاج على ضرورة الحد منه، خصوصا في الأراضي ذات الأمطار الكافية، وفي الأراضي المروية عن طريق توفير كميات أكبر من مياه الري؛ وفي المقابل ينصح بتوسيع قطاعات قنوات الري بحيث يمكن استغلال كل المساحة المروية باستمرار، بدلا من ترك جزء مهم منها بورا سنويا. وكانت نسبة المساحات المروية من الأراضي الزراعة تقدر بـ5% في 1990 لتصل سنة 2001 إلـى 11.6% [11].

4. انتشار ما يعرف بالزراعة الخفيفة بالنسبة للمساحات الصغيرة كالحيازات العائلية أو الوعرة، وفيها يعتمد الإنتاج بصورة كبيرة على المستلزمات المتاحة مزرعيا، وليس على المعدات والمستلزمات المشتراة (كالجرارات والحاصدات مثلا)، ومن أهم الموارد المتاحة مزرعيا العمل البشري والعمل الحيواني والبذور المحتجزة من الإنتاج الجاري والتسميد الأخضر. وقد ترتبت عن تلك الخصائص السابقة (وغيرها) مجموعة من النتائج الخطيرة، تظهر بصورة جلية أكثر بالنسبة للسلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

* ضعف وتذبذب الإنتاجية الزراعية، فبالنسبة للحبوب لم تعرف إنتاجيتها تطورا إيجابيا مطردا، واستنادا للإحصائيات المتوفرة، فقد كانت تقدر بـ 7.4 هكتار/ قنطار سنة 1992-93، لترتفع سنة 1995 – 96 إلى 13.4 هكتار/قنطار. ثم تنخفض مرة أخرى سنة 1999- 2000 إلى 8.8 هكتار/قنطار. وترتفع من جديد سنة 2001 لتصل إلى 11.1 هكتار/قنطار [12].

* تناقص الإنتاج السنوي من الحبوب، فقد سجلت سنة 92-93 ما يعادل 14520970 قنطارا، ليصل سنة 95 -96 إلى 49005050 قنطارا، وينخفض سنة 99-2000 لتقدر بـ 9342080 قنطارا، ثم يرتفع قليلا سنة 2001 ليقدر بـ 26591700 قنطارا [13].
* انخفاض معدل نمو إنتاج اللحوم، الجدير بالذكر أن الجزائر تسجل اكتفاء ذاتيا بالنسبة للحوم البيضاء بل أنها تسعى لتحقيق فائض في هذه المادة؛ في حين بالنسبة للحوم الحمراء فقد بلغ الإنتاج سنة 1992 ما يعادل 290000 طن، ليصل سنة 1999 إلى 312000 طن، ثم ينخفض سنة 2001 إلى 256000 طن. وبالمقابل فقد سجلت الكمية المستوردة لسنة 1992 ما يقدر بـ 933 طن، لتصل سنة 1999 إلى 26680.4 طن، وتقدر سنة 2001 بـ 4655.4 طن [14].
* تدني إنتاج الحليب، تبعا للإحصائيات الرسمية فقد قدر الإنتاج لسنة 1992 بـ 122900 ألف لتر، وبقي في انخفاض بالنسبة للسنوات الموالية ليرتفع من جديد سنة 1998 ليصل إلى 120000 ألف لتر، ويستمر في الارتفاع مسجلا سنة 2000 ما يعادل 158359 ألف لتر، وما يعادل 163721 ألف لتر سنة 2001 [15]. وبالرغم من هذه الزيادة في الإنتاج فقد ارتفعت نسبة الواردات من هذه المادة بنسب مرتفعة، إذ قدرت سنة 1992 بالنسبة للحليب ومشتقاته بـ 263332.8 طن، لينخفض في 1999 إلى 211714.4 طن، ثم يرتفع سنة 2001 ليقدر بـ 248885.8 طن [16].
* إن الواقع الزراعي الذي يسجل نموا بطيئا ومتذبذبا للإنتاج الغذائي مقابل نمو متسارع للاستهلاك الغذائي بما يفوق الضعف في الكثير من الأحيان عن معدل الإنتاج، هو الذي يترك الفجوة في اتساع مستمر، وبالتالي تتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي، ليزداد مقابل ذلك الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية. ولا بد أن يكون واضحا أن أي ارتفاع في معدل نمو الإنتاج حتى وإن كان شديد الارتفاع بالنسبة لمعدل نمو الاستهلاك، فإنه لا يترتب على ذلك أي تحسين في مستويات الاستهلاك الفردي، لأن ذلك المستوى من التحسن يستنفذ في تغطية استهلاك الزيادة السكانية العالية نسبيا، ولهذا فحتى وإن كانت هناك زيادة فإنها تبقى ضئيلة لا تتيح تحسينا يذكر في مستوى الاستهلاك الفردي. واللافت أن تواضع المستوى الغذائي للفرد الجزائري وبخاصة في مجال البروتينات الحيوانية، يدعو إلى زيادة كبيرة في استهلاكها؛ ولكن على الرغم من الحاجة والرغبة في هذه الزيادة، فإن مستويات الدخول الحقيقية والأسعار، وطاقة الاقتصاد على الاستيراد، لا تسمح للمستهلكين إلا بمستويات الاستهلاك السائدة، والتي تبقى **دون المستوى** في غالب الأحيان.

VI-الفجوة الغذائية ومشكلة الأمن الغذائي

عرفنا أن مشكلة الغذاء بالنسبة لأية دولة تتجلى من خلال الفارق بين طاقة الدولة في إنتاج الغذاء، وبين احتياجات الاستهلاك الغذائي للسكان، وتزداد هذه المشكلة تبعا لتطور معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك مع مرور الوقت من سنة لأخرى. وبخصوص الجزائر فإن طاقتها الإنتاجية الحالية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، وهذا الوضع يستدعي اللجوء إلى استيراد أغلب السلع الغذائية الأساسية بكميات كبيرة؛

ولما كان متوسط معدل نمو وتيرة الاستهلاك يفوق بما يتجاوز ضعف معدل نمو الإنتاج الغذائي، فإن حجم الواردات الغذائية قد ارتفع من أجل سد الفجوة المتزايدة ـ أو التقليل منها ـ بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، وكذلك لتعوض الانخفاض المستمر في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية. ومما لاشك فيه، أن اتساع الفجوة الغذائية باستمرار، يجعل منها مشكلة أمن غذائي، حيث تتحول الفجوة من مشكلة تجارية واقتصادية في مراحلها المبكرة إلى مشكلة سياسية في مرحلتها اللاحقة، ذلك أن توفير الكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح مُعرضا لكثير من احتمالات الضغوط السياسية، وبالتالي صار الأمن الغذائي الذي هو أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي، موضع تساؤل، طالما استمرت احتمالات السيطرة الأجنبية الاحتكارية على استهلاك الغذاء.

وتبرز مشكلة الغذاء أكثر في مدى حاجة الجزائر (وغيرها من الدول النامية) لاستيراد المواد الغذائية الأساسية، وفي طبيعة السوق الذي يتم منه الاستيراد، وبالتالي في علاقات القوى التي تنشأ بين طرفي المعادلة (البائع والشاري)؛ وفيما يتعلق بالحاجة الحالية إلى الاستيراد، فإن الجزائر تستورد ما يفوق نصف استهلاكها من القمح، وبما يزيد عن ذلك بالنسبة لسلع غذائية أساسية كثيرة أخرى كالسكر والزيوت ومنتجات الألبان ... واللافت للانتباه، أن استيراد هذه الأغذية لا يتم بكميات كبيرة من أجل الحفاظ على مستوى غذائي مرتفع، بل يتم استيرادها للإبقاء على المستوى الغذائي الراهن، والذي يعد من المستويات المتواضعة عالميا، خصوصا في مكوناته من البروتينات الحيوانية والأغذية الواقية الأخرى. ويمكن الوقوف عند حجم الفجوة الغذائية في الجزائر من خلال الجدول الموالي [17]:

جدول رقم (2): تطور الفجوة الغذائية في الجزائر في الفترة 1991-2001

الوحدة 1000طن

الفترة الزمنية والبيان / المنتوج	متوسط الفترة 1991-2001					الفجوة	
	الإنتاج	واردات	مخزون	صادرات	المتاح للاستعمال	الكمية	%
حبوب	2373	5891	115	02	8377	5889	70.30
قمح	1557	4363	176	02	6095	4361	71.55
بطاطس	1053	126	00	01	1178	125	10.61

زيوت نباتية	72	401	41	02	512	399	77.93
خضر	2498	51	00	08	2541	43	01.69
فواكه	1267	27	00	17	1277	10	0.78
لحوم ومخلفات الذبح	540	22	00	00	562	22	3.91
لحوم حمراء	319	22	00	00	341	22	6.45
لحوم بيضاء	211	00	00	00	211	00	00
ذهون حيوانية	08	74	00	00	82	74	90.24
حليب ومشتقاته	1212	1825	02	01	3830	1824	60.04
بيض	108	02	-	-	110	02	1.81
سمك	99	08	00	01	106	07	6.60
بقول جافة	45	144	06	00	195	144	73.84
سكر	02	793	25-	02	768	791	103
منبهات	-	98	00	00	98	98	100
قهوة	-	85	00	00	85	-	100
توابل	07	05	00	00	12	05	41.67
مشروبات كحولية	92	08	00	07	93	01	1.07

المصدر: بتصرف، عن بن ناصر عيسى: "مشكلة الغذاء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 128.

يبدو من خلال الجدول، أن الكثير من السلع الغذائية الأساسية أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة، وتبقى وتيرتها دون تغيير إيجابي يذكر على مدى عقود كثيرة مضت، وهذا من شأنه وضع استقلالية الدولة في المحك، خصوصا إذا علمنا أن مثل هذه المواد لا يمكن الاستغناء عنها لتأمين حياة عامة الناس، زد على ذلك أن أسعارها هي في ارتفاع دائم، وتتحكم فيها تقلبات السوق العالمي، التي تخضع لمصالح الشركات الكبرى؛ وهذا يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة. فمثلا سجلت القهوة والسكر فجوة تقدر بنسبة 100 %، وبنسب غير بعيدة عنها نسجل الفجوة بالنسبة لسلع أساسية أخرى: كالقمح، الحليب ومشتقاته، الزيوت النباتية والبقول الجافة، حيث تفوق النسبة فيها في المتوسط عن 60 %. وتتجلى الفجوة الغذائية بصورة أكثر وضوحا لنفس الفترة من خلال نسب الواردات والصادرات لأهم المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ونسبة الاكتفاء الذاتي منها. وذلك وفقا لما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(3): يبين نسبة الصادرات والواردات الزراعية لأهم المنتجات الزراعية للفترة 1992-2001 بالنسبة إلى مجموع الصادرات والواردات [18].

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
1992	%0.6	%12
1993	%0.6	%10.5
1994	%0.2	%16.7
1995	%0.8	%13
1996	%0.5	%13.8
1997	%0.2	%15.3
1998	%0.3	%14.2
1999	%0.2	%15.1
2000	%0.1	%16
2001	%0.1	%13.4

المصدر: بيانات الجدول جُمعت من الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 119، فيفري 2005. ص ص 86-87. والمتعلقة بتطور التجارة الخارجية.

يوضح الجدول أعلاه،أن حجم الصادرات الزراعية ضئيل جدا مقارنة بالواردات، وقد عرفت نسبتها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وإن كان الميل نحو الانخفاض هو السائد حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنتي 2000 و 2001 لتقدر بـ 0.1%، بينما عرفت سنة 1995 أعلى نسبة وقدرت بـ 0.8%، لتبدأ في الانخفاض تدريجيا بالنسبة للسنوات الموالية. بينما عرفت الواردات الزراعية ارتفاعا مطردا. بالنسبة للواردات الكلية، حيث وصلت أعلى مستوياتها سنتي 1994، 2000، تليها في المرتبة الثانية النسبة المسجلة سنتي 97-98. ومرد ذلك الهجرة القسرية في منتصف التسعينيات إلى جانب سنوات الجفاف خاصة سنة 2000. وإذا تركنا الصادرات جانبا لكون حجمها منخفض جدا، وأنها مقتصرة على منتجات لا تدخل ضمن قائمة السلع السائدة، والتي يتطلبها الأمن الغذائي؛ أي تأتي في الدرجة الثانية من حيث أهميتها الإستراتيجية، فإن حجم الواردات يعبر بوضوح عن خطورة الفجوة، والتبعية للخارج.الجدول يعطينا صورة أكثر تعبيرا لنسب الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية.[19]:

جدول رقم (4) نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية: 1998- 2000

2000 %	1999 %	1998 %	**السنة**

المنتج			
القمح والدقيق	36.55	25.16	21.37
البقوليات	23.78	21.85	21.02
البطاطس	92.64	91.98	92.20
الخضر	99.90	99.90	99.92
الفاكهة	100.70	100.40	100.58
الزيوت والشحوم	6.63	17.92	15.16
اللحوم الحمراء	92.98	93.43	93.63
اللحوم البيضاء	100	100	100
الأسماك	95.45	94.44	96.26
بيض المائدة	100	100	100
الألبان ومشتقاتها	39.51	47.42	49.94

المصدر: بيانات الجدول جمعت من تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2001، صص 84-296.

من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسب الاكتفاء متذبذبة بالنسبة للمحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، فقد سجلت مادة الزيوت والشحوم عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الوطنية حيث لم تصل نسبة الاكتفاء حدود 18% سنة 1999؛ كما لم تتجاوز نسبة الاكتفاء بالنسبة للقمح والدقيق حدود30 %، ونفس الشيء بالنسبة للبقوليات. أما بالنسبة للحليب ومشتقاته فلم تتجاوز 50%. وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن نسبة استيراد مادتي السكر والزيوت النباتية تقدر بـ 100% لتغطية احتياجات البلاد بما قيمته 710 مليون دولار سنويا [20]؛ وهي كلها مواد لا غنى عنها، وأي نقص فيها يؤدي إلى سوء في التغذية وما قد يترتب على ذلك من سلبيات، كما أن النقص أو سوء التغذية يدخل البلاد في حلقة مفرغة من التخلف والفقر والتبعية للخارج. ولهذا من واجب أي جهد وطني سواء كان ضمن خطة أو سياسة زراعية ينبغي أن يراعي أولوية كل منتوج ومدى أهميته في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي العمل على **إنتاجه محليا**، ولو على المدى المتوسط.

VII- المجموعات السلعية والاكتفاء الذاتي

تأسيسا على ما سبق، يمكننا اختصار أهم خصائص الإنتاج الزراعي المتاح للاستهلاك بالجزائر استنادا لمعيار الاكتفاء الذاتي وفقا لثلاث مجموعات من السلع،

وهي:

1) **المجموعة الأولى**، وهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المنخفضة وتمثل تلك السلع التي تتدنى نسب الاكتفاء الذاتي منها، والتي تشكل وارداتها نسبة عالية من حجم المتاح للاستهلاك منها. وتشمل تلك السلع مجموعة محاصيل الحبوب والسكر والزيوت النباتية والحبوب الجافة والتي لا يتعدى متوسط نسب الاكتفاء الذاتي منها حوالي 20%، (حيث تمثل بالنسبة للحبوب حوالي 70%، والزيوت النباتية أكثر من 75%، والسكر 100% للفترة 1990-2000 كما سبق وأشرنا)، ولهذا فإن وارداتها تشكل عبئاً مالياً ثقيلاً على ميزان المدفوعات، والجدير بالذكر أن مجموعة الحبوب الجافة تعتبر من المجموعات الرئيسية لغذاء الإنسان، وتشمل أهم محاصيل هذه المجموعة الفول الجاف والفاصوليا والعدس والحمص.

2) **المجموعة الثانية**، وهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة وتشمل تلك السلع ذات النسب المتوسطة من الاكتفاء الذاتي والتي تضم الحليب ومشتقاته، واللحوم الحمراء. ويتراوح متوسط نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع بين حوالي 60 % و80%. وتجدر الإشارة أنه رغم إمكانية توفير نسب عالية من حجم المتاح للاستهلاك من هذه السلع من الإنتاج المحلي، فإن ما يستورد منها يشكل عبئاً مالياً كبيراً. وبخاصة منها الحليب.

3) أما **المجموعة الثالثة**، فهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه والتمور واللحوم البيضاء والبيض، وجميعها من السلع التي تصل فيها نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حد الاكتفاء الكامل، بل وقد تتعداه لتصل إلى حدود تحقيق فوائض تصديرية تعضد من موازين مدفوعات الدول المصدرة، كما هو الحال بالنسبة للخضر والفواكه والتمور.

ورغم المحاولات التي تبذل من أجل تدارك النقص في بعض المواد التي يمكن إنتاجها محليا كالحبوب والبقول الجافة والحليب ومشتقاته، فإن إرادة العمل ما تنفك أن تتراجع بحكم العراقيل البيروقراطية (المقصودة في كثير من الأحيان)، والظروف المناخية غير المساعدة؛ وكلها أعذار واهية يجب تجاوزها بصرامة، حتى يمكن تحقيق نتائج إيجابية.

واستنادا لبعض المعطيات الإحصائية الرسمية، ففي السنوات الأربعة الأخيرة عرف الإنتاج الزراعي انتعاشا واضحا، حيث بدأت النسبة تتراجع لصالح الإنتاج المحلي، وأصبحت الجزائر تبحث عن منافذ للفائض في بعض إنتاجها الزراعي؛ فقد أدى ما شهده قطاع الزراعة في الجزائر من تنمية إلى إنتاج فائض من الفواكه والخضراوات والتمور، مما جعل البلاد تبحث عن أسواق دولية لبيع الفائض من هذه المنتوجات. (حسب تصريحات وزير الزراعة، بتاريخ 2006/07/18)، ودعوة المستثمرين إلى البحث عن طرق لتصدير المنتوجات الزراعية لكون هذا القطاع سجل فائضا زاد عن 20 % . وتم خلق حوالي 1.6 مليون منصب عمل، منها 350 ألف

بشكل دائم في هذا القطاع؛ والجدير بالذكر، أن خلق هذه المناصب يدل على أن خطة الزراعة والتنمية الريفية المعتمدة في سنة 2000 قد بدأت تؤتي ثمارها بتحقق الأهداف المتوخاة، وخير دليل على ذلك أن الجزائر قد تحولت من مستورد للفواكه والخضراوات إلى فائض في الإنتاج. واستنادا لإحصائيات الوزارة فقد شهد قطاع الزراعة نموا سنويا يقدر بنسبة 8% وقارب الـ 10% من الناتج الوطني الخام منذ الشروع في تطبيق الخطة. وبالتوازي مع ذلك، بلغت القيمة المضافة للإنتاج الزراعي 8.4مليار دولار في عام 2005 [21].

وكان يفترض بحلول 2007، أن تتغلب الجزائر على العجز الذي تعانيه في قطاع الألبان الذي يقدر بحوالي مليار لتر، غير أن ذلك لم يتحقق (وقد عرفت اضطرابا وإضرابا من طرف الخواص بداية سنة 2007)، وما زالت الجزائر تسجل عجزا في ذلك خصوصا مع ارتفاع سعر بودرة الحليب عالميا، مما اضطر الخواص المستوردين والمنتجين إلى المطالبة برفع سعر اللتر من الحليب إلى ما يفوق 40 د.ج. غير أن الدولة أصرت في الرفض وقامت بتدعيم هذا المنتوج بما يفوق 15 د.ج. للتر الواحد. كما تواصل الجزائر استيراد القمح لسد النقص الحاصل في هذا المنتوج المقدر بما بين 20و30 مليون قنطار في السنة. وتقوم السياسة الزراعية حاليا، على ضرورة تقديم دعم من الحكومة يتمثل في تطبيق مشاريع شراكة إنمائية مع مجموعات دولية لتشجيع الصادرات في أقرب الآجال الممكنة. واستحداث منصب ملحق تجاري على مستوى بعض السفارات الجزائرية بالخارج مثلها مثل باقي الدول، وذلك للترويج للمنتجات الزراعية وتسهيل تصديرها.

وضمن هذا السياق، أفاد بنك التنمية الريفية، باعتباره أكبر البنوك المتخصصة في تمويل المشاريع الزراعية، ضمن إحدى بياناته في شهر أوت 2006، أن 34% من اعتماداته التي تقارب 420 مليار دينار والممنوحة على فترة نصف السنة المذكورة آنفا، تم تخصيصها لقطاع الزراعة؛ كما استفاد القطاع الزراعي الخاص بحوالي 13 % من هذه التسهيلات المالية [22].

إن الجزائر تتمتع بقدرات طبيعية وموارد بشرية وإمكانات مالية تؤهلها لأن تتبوأ صدارة الدول العربية والإفريقية في الإنتاج الزراعي، إذا عملت على تغيير ذهنيات بعض العاملين والمشرفين على هذا القطاع واعتماد سياسة هادئة مستقرة ومستمرة، تراعي الواقع وتستشرف المستقبل استنادا لمبادئ وفلسفة التنمية الزراعية المستدامة. وذلك دون تسرع وتهافت وراء الربح السريع الارتجالي.

VIII- التنمية الزراعية المستدامة وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي

إن الوصول إلى اكتفاء ذاتي بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع هدف يمكن تحقيقه، بل وتحقيق فائض في بعضها الآخر ـ لأنه لاشيء يمنع من ذلك، حيث توجد الموارد البشرية والمادية والطبيعية ـ كالحبوب والبقول الجافة والحليب ومشتقاته (وهي من المواد الإستراتيجية)، مثلما هو حاصل بالنسبة للخضر والفواكه والتمور؛ وبإتباع سياسات شراكة بينية إقليمية مغاربية أو عربية أو تكون بين دول الجنوب في إطار

سياسة زراعية تكاملية، أو ضمن سوق مشتركة، يمكن وضع آليات للتبادل التجاري الميسر، تساعد على تحقيق أمن غذائي، وبالتالي استقرار سياسي يكون حافزا على خلق جو من المنافسة الاستثمارية القوية، ويهيئ الظروف الملائمة لتطبيق سياسة زراعية مستدامة، تعم فائدتها الأجيال الحاضرة، ولا تبخس حقوق الأجيال اللاحقة، كما أنها لا تضر بالبيئة.

وتأسيسا على ما سبق، تصبح التنمية المستدامة هي القاطرة التي تحقق الأمن الغذائي للسكان، وتحافظ على حق الأجيال المستقبلية في ذلك دون المساس بمقومات الحياة السليمة والصحية؛ ولكي تكون فعالة، يجب العمل على:

* تفعيل دور الشراكة البينية والتكامل، حيث أن التوجه نحو إدماج البرامج الوطنية في نشاطات البرامج الإقليمية والدولية مهم جداً ويمكن إتباع طرق الحماية الطبيعية أو الصيانة واستثمار التنوع البيولوجي والتعاون الإقليمي والتوعية والتدريب وكل ذلك له دوره الفعال في استثمار المصادر الطبيعية.

* إدخال المفهوم البيئي الحيوي في حماية واستثمار المصادر الطبيعية ضمن البرامج الوطنية، على أن يتم إشراك أكبر عدد ممكن من الفنيين والمزارعين والباحثين وصناع القرار في إدماج هذا المفهوم واستغلاله.

* تطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين والعمل المؤسساتي في حماية المصادر الطبيعية.

* الاستفادة من خبرات الدول وبخاصة العربية منها في مشاريع التنوع الحيوي وإقامة المؤتمرات والندوات والأبحاث المشتركة وتبادل الخبرات.

* تفعيل **دور المرأة**، وبخاصة منها الموجودة في الريف باعتبارها أكثر قربا من الأرض، وعلى بينة بالحياة الريفية، وبالتالي تكون الأكثر مثابرة وتحديا في خدمة مجالها الحيوي، كما أن التنمية المستدامة تولي للمرأة الريفية عناية خاصة.

* التغلب على معوقات تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة المعوقات الطبيعية والتكنولوجية والاقتصادية والمؤسسية وفي مجال الموارد البشرية وأنماط الاستغلال الزراعي، وذلك عن طريق تعميق فعاليات العمل المشترك في مجالات الأمن الغذائي، وإقامة المناطق الزراعية الحرة واستثمارها وتقديم التسهيلات اللازمة لها وتحسين آفاق الاستثمار لها.

الخاتمة

لقد أدى الارتفاع الحاد في معدل نمو السكان إلى نمو كبير في الطلب على المواد الغذائية، ونظرا لقصور الإنتاج الزراعي المحلي في الاستجابة لمثل هذا التحدي فقد تفاقم العجز الغذائي في عقد التسعينيات تحديدا خصوصا مع موجة الإرهاب، وهجر الريف، وسيادة حالة من عدم الاستقرار، إذ استمر العجز الغذائي في الاتساع مما أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وفي مقدمتها الحبوب والقمح تحديدا، حتى قيل حينها أن الجزائر هي "مطمورة القمح

العالمي". وغير خاف أن استمرار اتساع الفجوة الغذائية وكذلك الارتفاع المطرد في تكاليف الواردات الغذائية لمواجهة العجز الغذائي يؤدي لا محالة إلى نتائج خطيرة، وقد أصبحت هذه الظاهرة والفجوة الغذائية الناجمة عنها من ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد. وسوف تتعقد أكثر ما لم يتم تدارك النقائص في حينها؛ ولكن تجاوز ذلك أو التقليل من حدته ليس بالأمر المستحيل.

ولن يتأتى ذلك إلا بضرورة تبني إستراتيجية **التنمية المستدامة** بهدف تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية الغذائية والإستراتيجية على المستوى الوطني في المدى القصير، ثم على المستوى المغاربي والعربي في إطار التكامل العربي على المديين المتوسط والطويل، وذلك من خلال وضع سياسات زراعية تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي، لتجنب استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من طرف الدول المصدرة، ولمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع والتي تثقل كاهل ميزانية الدولة وترهن استقلالها الاقتصادي والسياسي.

المراجع والهوامش

1- م. نعيمة ركباني، " دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 14-16 أكتوبر 2003، ص 418.

2- محمد السيد جميل، "دور الجمعيات الأهلية في مجال تنمية الموارد الطبيعية الزراعية وتجربة الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في هذا المجال"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المرجع السابق، ص402.

3- صديق الطيب منير، "الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجا"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 17، عدد 34، ص 302.

4- المرجع السابق، ص ص 303- 304.

5- المرجع السابق، ص 304.

6- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص ص 30-31.

7- خالد الأوبري، "التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 469.

8 -Office Nationale des Statistiques, N 119, février 2005, p. 8

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، ج. 1، الخرطوم، 2003، ص. 15.

10 - Office Nationale des Statistiques, op.cit. p. 7.

11- IBID , p.29

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي،

مرجع سابق، ص 16.

13- Office Nationale des Statistiques, op.cit. p. 31.

14 - Ibid, pp. 61-89.

15 - Ibid, p. 61.

16 - Ibid, p. 89.

17 - بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 128.

18- Office Nationale des Statistiques, op. cit. pp. 86,87

19- لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000، الخرطوم 2001، ص ص 84-296.

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات، ج. ج. د. ش. الخرطوم، نوفمبر 2000، ص ص53-54.

21- جريدة الوطن عدد يوم الإثنين 3 أفريل 2007.

22- المرجع السابق.